الأمم المتحدة

A/CN.9/655

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2008
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الحادية والأربعون
نيويورك، ١٦ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨

الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا في مجال التجارة الإلكترونية: المسائل القانونية الناشئة عن تنفيذ وتشغيل نظم النوافذ الوحيدة في التجارة الدولية

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدمة	١-٧	٢
ثانيا- استخدام النوافذ الوحيدة في التجارة الدولية: الاعتبارات السياساتية والمسائل القانونية	٨-٣٤	٤
ألف- مفهوم النوافذ الوحيدة وأنواعها وفوائدها	٩-٢٣	٤
١- مفهوم النوافذ الوحيدة	٩-١٢	٤
٢- أنواع النوافذ الوحيدة	١٣-١٦	٥
٣- فوائد النوافذ الوحيدة	١٧-٢٣	٧
باء- المسائل القانونية الناشئة عن تنفيذ نظم النوافذ الوحيدة وتشغيلها	٢٤-٣٤	٩
١- إنشاء نافذة وحيدة	٢٥	٩
٢- إثبات الهوية والتوثيق وإصدار الأذون	٢٦-٢٨	١٠
٣- حماية البيانات	٢٩-٣٠	١١
٤- مسائل التبعة القانونية	٣١-٣٢	١٢
٥- الوثائق الإلكترونية	٣٣-٣٤	١٢
ثالثا- الطابع المقترح للأعمال المقبلة	٣٥-٤١	١٣

130508 V.08-52912 (A)

أولا- مقدمة

١- في عام ٢٠٠٤، عندما أكمل الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية)، التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، عمله بشأن الاتفاقية المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، طلب إلى الأمانة أن تواصل رصد مختلف المسائل ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية عبر الحدود، وأن تنشر نتائج بحوثها بغية تقديم توصيات إلى اللجنة بشأن ما إذا كان من الممكن الاضطلاع بأعمال في تلك المجالات في المستقبل (انظر الوثيقة A/CN.9/571، الفقرة ١٢).

٢- وفي عام ٢٠٠٥، أحاطت اللجنة علما بالأعمال التي اضطلعت بها منظمات أخرى في مختلف المجالات ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية، وطلبت إلى الأمانة إعداد دراسة أكثر تفصيلا، على أن تتضمّن اقتراحات بشأن شكل وطبيعة وثيقة مرجعية شاملة تُناقش فيها مختلف العناصر اللازمة لإنشاء إطار قانوني مؤاتٍ للتجارة الإلكترونية قد تنظر اللجنة مستقبلا في إعدادها بغية تقديم المساعدة إلى المشرِّعين ومقرِّري السياسات العامة في جميع أنحاء العالم في هذا الصدد.[1]

٣- وفي عام ٢٠٠٦، نظرت الأونسيترال في مذكّرة أعدّتها أمانتُها عملا بذلك الطلب (A/CN.9/604). وقد حدّدت المذكّرة المجالات التالية باعتبارها من جملة المكوّنات التي يمكن أن تشتمل عليها وثيقة مرجعية شاملة في هذا الخصوص، وهي: (أ) توثيق التوقيعات الإلكترونية والاعتراف بها عبر الحدود؛ (ب) مسؤولية مقدِّمي خدمات المعلومات ومعايير سلوكهم؛ (ج) الفوترة الإلكترونية والمسائل القانونية ذات الصلة بسلاسل التوريد في التجارة الإلكترونية؛ (د) إحالة الحقوق في السلع الملموسة وغيرها من الحقوق من خلال الخطابات الإلكترونية؛ (ه) المنافسة غير الشريفة والممارسات التجارية الخِداعية في التجارة الإلكترونية؛ (و) الخصوصية وحماية البيانات في التجارة الإلكترونية. كما حدّدت تلك المذكّرة مسائل أخرى مما يمكن إدراجه في وثيقة من هذا النوع، وإن كان ذلك على نحو أكثر إيجازا، وهي: (أ) حماية حقوق الملكية الفكرية؛ (ب) الخطابات الإلكترونية التطفّلية (البريد الإلكتروني المزعج "Spam")؛ (ج) الجريمة السيبرانيّة.

٤- وفي تلك الدورة، أُعرب عن تأييد للرأي الذي مفاده أن مهمّة المشرِّعين ومقرّري السياسات العامة، وخصوصا في البلدان النامية، قد تتيسَّر بقدر كبير إذا ما عمدت اللجنة

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٧ (A/60/17)، الفقرة ٢١٤.

إلى صوغ وثيقة مرجعية شاملة تعالج المواضيع الرئيسية التي حدّدتها الأمانة. كما قيل أيضا إن تلك الوثيقة قد تساعد اللجنة أيضا على استبانة المجالات التي قد تضطلع فيها هي بذاتها بأعمال بخصوص المواءمة بين النظم في المستقبل. ولكن، أُعرب أيضا عن شواغل مفادها أن طائفة المسائل التي حدّدتها الأمانة بالغة الاتساع وأن نطاق الوثيقة المرجعية الشاملة قد يحتاج إلى تقليص. وقد اتفقت اللجنة في نهاية المطاف على أن تطلب إلى أمانتها إعداد عيّنة جزئية من الوثيقة المرجعية الشاملة، تتناول على وجه التحديد المسائل ذات الصلة بتوثيق التوقيعات الإلكترونية والاعتراف بها عبر الحدود، لغرض استعراضها إبّان دورتها الأربعين في عام ٢٠٠٧.[2]

٥- وقُدِّم الفصل الذي أعدّته الأمانة كعيِّنة وفقا لذلك الطلب (A/CN.9/630 وAdd.1 إلى Add.5) إلى اللجنة في دورتها الأربعين. وأشادت اللجنة بالأمانة لإعدادها ذلك الفصل وطلبت إلى الأمانة أن تنشره في شكل منشور مستقل. ومع أن اللجنة لم تحبذ أن يُطلب إلى الأمانة الاضطلاع بأعمال مماثلة في مجالات أخرى بهدف إعداد وثيقة مرجعية شاملة، فقد اتفقت على أن تطلب إلى الأمانة أن تتابع عن كثب التطوّرات القانونية في المجالات ذات الصلة بقصد تقديم اقتراحات ملائمة في الوقت المناسب.[3]

٦- وواصلت الأمانة متابعة التطورات التكنولوجية ونماذج الأعمال التجارية الجديدة في مجال التجارة الإلكترونية والتي قد تؤثر على التجارة الدولية. ويتعلق أحد المجالات التي درستها الأمانة عن كثب بالمسائل القانونية الناشئة عن استخدام نوافذ وحيدة في التجارة الدولية. وقد دعت منظماتٌ وهيئات دولية أخرى مهتمة بتنفيذ نظم النوافذ الوحيدة في التجارة الدولية، ولا سيما مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية والمنظمة العالمية للجمارك، الأمانة إلى أن تنظر في مواضيع التعاون المحتملة مع تلك المنظمات في هذا المجال.

٧- وتُبين هذه المذكرة الاعتبارات السياساتية والمسائل القانونية في تنفيذ مرافق النوافذ الوحيد وتشغيلها (الفقرات من ٨ إلى ٣٤) وتطرح اقتراحات لما يمكن القيام به من أعمال في المستقبل بالتعاون مع منظمات دولية أخرى (الفقرات ٣٥-٤١).

(2) المرجع نفسه، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/61/17)، الفقرة ٢١٦.

(3) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/62/17)، الفقرة ١٩٥.

ثانيا- استخدام النوافذ الوحيدة في التجارة الدولية: الاعتبارات السياساتية والمسائل القانونية

٨- تبين الفقرات التالية مفهوم النوافذ الوحيدة وأنواعها وفوائدها. وهي تستنسخ، بقدر كبير، المعلومات الخلفية الواردة في التوصية ٣٣ التي صدرت عن مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات الإلكترونية وتمت الموافقة عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.[4]

ألف- مفهوم النوافذ الوحيدة وأنواعها وفوائدها

١- مفهوم النوافذ الوحيدة

٩- في معظم البلدان، على الشركات التي تعمل في مجال التجارة الدولية أن تعد بانتظام كميات كبيرة من المعلومات والوثائق لكي تقدمها إلى السلطات الحكومية امتثالا لمتطلبات لوائح الاستيراد والتصدير والعبور. وتتيح هذه الوثائق للحكومات أن تنفذ تدابير رقابية لضمان استيفاء السلع المستوردة والمصدرة للشروط التي ترسيها سياسات مراقبة التجارة (مثل الصحة والسلامة وغيرهما من المتطلبات التي تنص عليها اللوائح) والاتفاقات الدولية، والتأكد من أنها دفعت رسومها الجمركية. كما تتيح هذه الوثائق جمع وتصنيف ونشر إحصاءات تجارية تعكس مدى العافية الاقتصادية لمختلف القطاعات الصناعية.

١٠- وكثيرا ما يتعين تقديم هذه المعلومات والوثائق من خلال عدّة وكالات مختلفة، لدى كل منها نظامه (اليدوي أو المؤتمت) واستماراته الورقية. ومثلما ذُكر في التوصية ٣٣ الصادرة عن مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات الإلكترونية، فإن هذه المتطلبات الواسعة النطاق، مع ما يتصل بها من تكاليف للامتثال، "تشكل عبئا على الحكومات وأوساط الأعمال التجارية على حد سواء، كما يمكن أن تكون عائقا كبيرا أمام تطور التجارة الدولية."[5]

---

(4) مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية، *Recommendation and Guidelines on Establishing a single window – Recommendation No. 33*. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 05.II.E.9، ٢٠٠٥)؛ متاح في الموقع: http://www.unece.org/cefact/recommendations/rec33/rec33_trd352e.pdf).

(5) المرجع نفسه، الصفحة ٣، الرقم ١.

١١- وأحد النهوج إزاء معالجة هذه المشكلة هو إنشاء "نافذة وحيدة"،[6] حيث يقتضي الأمر تقديم المعلومات و/أو الوثائق المتصلة بالتجارة مرة واحدة فحسب عند نقطة دخول واحدة.

١٢- فهذا النهج يمكن أن يعزز توافر المعلومات ومعالجتها، وأن يعجل ويبسط تدفق المعلومات بين التجارة والحكومة، كما إنه يمكن أن يفضي إلى مزيد من المواءمة بين البيانات ذات الصلة وتبادلها بين مختلف النظم الحكومية، محققا بذلك مكاسب كبيرة لجميع الأطراف المشاركة في التجارة عبر الحدود. ويمكن لاستخدام مرفق من هذا القبيل أن يفضي إلى تحسين كفاءة الضوابط الرسمية وفعاليتها وأن يقلل من التكاليف التي تتكبدها الحكومات ويتكبدها التجار على حد سواء بفضل استخدام الموارد على نحو أفضل.[7]

٢- أنواع النوافذ الوحيدة

١٣- النافذةُ الوحيدة تديرها مركزيا في العادة وكالة رائدة، مما يمكّن السلطات والوكالات الحكومية المعنية من تلقي المعلومات ذات الصلة أو من الوصول إليها للأغراض التي تهمّها.[8] ويتباين دور الوكالة التي تشغل النافذة الوحيدة من بلد إلى آخر حسب المسائل القانونية والسياسية والتنظيمية. ففي بعض الحالات، قد توفر النافذة الوحيدة مرافق لسداد الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها ذات الصلة.[9] غير أن مهمة الوكالة الرائدة في النافذة الوحيدة ليست هي القيام بدور الهيئة الوسيطة بين الشركاء التجاريين والسلطات العمومية.

١٤- وتتبع النوافذ الوحيدة بصفة رئيسية ثلاثة نماذج. وأبسط هذه النماذج هو النافذة الوحيدة الوطنية، حيث تتلقى سلطة وحيدة المعلومات من التجار وسائر الأطراف المشاركة في التجارة الدولية، إما ورقيا أو إلكترونيا، وتوزع هذه المعلومات على جميع السلطات

---

(6) تعرَّف التوصية ٣٣ الصادرة عن مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية "النافذة الوحيدة" كما يلي: "تُعرَّف النافذة الوحيدة بأنها مرفق يتيح للأطراف المنخرطة في التجارة والنقل أن تقدم معلومات ووثائق موحدة قياسيا لدى نقطة دخول واحدة من أجل استيفاء جميع المتطلبات التي تنص عليها لوائح الاستيراد والتصدير والعبور. وإذا كانت المعلومات إلكترونية، فينبغي حينئذ أن تقدم عناصر البيانات مرة واحدة فقط." (المرجع نفسه، الصفحة ٣، الرقم ٢).

(7) المرجع نفسه، الصفحة ٣، الرقم ١.

(8) المرجع نفسه، الصفحة ٣، الرقم ٢.

(9) المرجع نفسه، الصفحة ٣، الرقم ٢.

الحكومية ذات الصلة.[10] وثمة نوع آخر أكثر تقدما من مرافق النوافذ الوحيدة هو عبارة عن نظام مؤتمت واحد لجمع المعلومات وتوزيعها يُعنى بكل من جمع البيانات المتصلة بالتجارة الدولية واستخدامها وتوزيعها وتخزينها إلكترونيا.[11] وأخيرا، ربما يُنشأ في إطار النوافذ الوحيدة نظام مؤتمت لمعالجة المعلومات يتسنى من خلاله للتجار أن يحيلوا في طلب واحد تصريحات تجارية إلكترونية إلى مختلف السلطات لكي تعالجها وتوافق عليها. وفي إطار هذا النهج، تحال الموافقة إلكترونيا من السلطات الحكومية إلى حاسوب التاجر.[12]

١٥- ومع أن مرافق النوافذ الوحيدة يمكن تشغيلها على الصعيد الوطني (أي لكي تستخدمها الهيئات الحكومية في بلد واحد)، فهي يمكن أن تتعاون أيضا على الصعيد الدولي. وفي هذه الحالة، يمكن أن تحال المعلومات التي تقدَّم إلى نافذة وحيدة وطنية إلى نوافذ وحيدة وطنية أخرى مما يؤدي إلى زيادة خفض التكاليف الإدارية.[13]

١٦- وفي بعض البلدان، تمول الدولة النوافذ الوحيدة،[14] بينما هناك نماذج أخرى يمولها القطاع الخاص أو تمول من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام.[15] ويمكن أن يكون

---

(10) في النافذة الوحيدة السويدية، على سبيل المثال، تؤدي السلطات الجمركية مهام محددة نيابة عن بعض السلطات، بما فيها إدارة الضرائب (ضرائب الاستيراد) وسلطات الإحصاء (إحصاءات التجارة) ومجلس الزراعة السويدي ومجلس التجارة الوطني (رخص الاستيراد) (المرجع نفسه، الصفحة ٧، الرقم ٣).

(11) أنشأت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، برنامجا يتيح للتجار تقديم بيانات وفقا لنموذج موحّد مرة واحدة فقط، ثم يعالج النظام البيانات ويوزعها على الوكالات المهتمة بالمعاملة التجارية المعنية (المرجع نفسه، الصفحة ٨، الرقم ٣).

(12) هناك نظام من هذا القبيل مستخدم في سنغافورة وموريشيوس. وإضافة إلى ذلك، تحسب في النظام السنغافوري الرسوم الجمركية وغيرها والضرائب أوتوماتيا وتخصم من حسابات التجار المصرفية (المرجع نفسه، الصفحة ٨، الرقم ٣).

(13) من أمثلة النوافذ الوحيدة الدولية نافذة التجارة الدولية الوحيدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) (انظر Agreement to Establish and Implement the ASEAN single window (كوالالمبور، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، http://www.aseansec.org/18005.htm).

(14) كما هو الحال في فنلندا والسويد والولايات المتحدة (مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية، *Case Studies on Implementing a single window*، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، http://www.unece.org/cefact/single_window/draft_april06.pdf (يشار إليها فيما يلي بعبارة "الدراسات الإفرادية") الصفحة ٣).

(15) مثل ألمانيا وغواتيمالا، في الحالة الأولى، ومثل سنغافورة والسنغال والصين وغانا وماليزيا وموريشيوس واليابان، في الحالة الثانية (الدراسات الإفرادية، الصفحة ٣).

استخدام مرافق النوافذ الوحيدة إجباريا[16] أو طوعيا،[17] ويجوز أن تقدم خدماتها مجانا[18] أو مقابل رسم.[19]

٣- فوائد النوافذ الوحيدة

١٧- لدى الحكومات وقطاع التجارة طائفة واسعة النطاق من المتطلبات اللائحية والتشغيلية التي يجب استيفاؤها في التجارة الدولية، وهذه المتطلبات تخصّ وكالات محددة أو بلدان محددة، دون وجود تنسيق كبير داخل كل منها أو فيما بينها. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يلاقي الشركاء التجاريون تكرارا في متطلبات الإبلاغ والاستمارات والنظم ومجموعات البيانات ونماذج البيانات والرسائل. وكان على الحكومات والتجار أن يضعوا ويحفظوا نظما مختلفة لاستيفاء هذه المتطلبات المكلفة. وقد زاد العبء الواقع على الوكالات الحكومية والشركاء التجاريين خلال السنوات الأخيرة نتيجة لمتطلبات تقديم المعلومات بسرعة أكبر، وفي الغالب قبل الشحن لأغراض أمنية وغيرها.

١٨- ويمكن للنوافذ الوحيدة أن تبسط وتيسر بقدر كبير عملية تقديم المعلومات اللازمة واقتسامها من أجل استيفاء متطلبات اللوائح التجارية لكل من التجار والسلطات. فاستخدام نظام من هذا القبيل يمكن أن يفضي إلى تحسين كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية الرسمية ويمكن أن يخفض التكاليف التي تتكبدها الحكومات ويتكبدها التجار على حد سواء بفضل تحسين استخدام الموارد.

١٩- ومما لا شك فيه أن النافذة الوحيدة يمكن أن تؤدي إلى الجمع على نحو أفضل بين النظم والعمليات الحكومية الحالية، وتشجع في الوقت ذاته على اتخاذ نهج أكثر انفتاحا وتيسيرا للطريقة التي تعمل بها الحكومات وتتصل من خلالها بالمنشآت التجارية. فعلى سبيل المثال، لما كان التجار يقدمون جميع المعلومات والوثائق المطلوبة من خلال كيان وحيد، فمن الممكن إنشاء نظم أنجع للتحقق من هذه المعلومات بشكل أدق وأسرع وتوزيعها على

(16) مثلما هو الحال في السنغال وغانا وغواتيمالا وفنلندا وموريشيوس (المرجع نفسه).

(17) مثلما هو الحال في ألمانيا والسويد والصين وماليزيا والولايات المتحدة واليابان (المرجع نفسه).

(18) مثلما هو الحال في السويد وفنلندا والولايات المتحدة (المرجع نفسه).

(19) مثلما هو الحال في ألمانيا وسنغافورة والسنغال والصين وغانا وغواتيمالا وماليزيا وموريشيوس واليابان (المرجع نفسه).

الوكالات الحكومية ذات الصلة. وهذا من شأنه أيضا أن يفضي إلى تحسين التنسيق والتعاون بين السلطات الحكومية المعنية بالأنشطة المتصلة بالتجارة.

٢٠- كما يمكن أن تتعزَّز أساليب إدارة المخاطر لأغراض الرقابة والإنفاذ من خلال نافذة وحيدة تتولى جمع كل البيانات بصورة منهجية، مما يسفر عن إجراءات تجارية أكثر أمانا وكفاءة. وإضافة إلى ذلك، فمن شأن تنفيذ نظام سداد داخل النافذة الوحيدة أن ييسر سداد ما هو مطلوب من رسوم والتزامات أخرى إلى السلطات والوكالات الحكومية المعنية.

٢١- ويمكن للنافذة الوحيدة التي تتيح أحدث المعلومات عن التعريفات الجمركية وغيرها من المتطلبات القانونية والإجرائية أن تخفض احتمالات الخطأ وتزيد معدل امتثال الشركاء التجاريين. وإضافة إلى ذلك، سيؤدي جمع ما هو مطلوب من معلومات ووثائق تجارية وتنسيقها من خلال نافذة وحيدة إلى خفض استخدام الموارد البشرية والمالية، مما يمكّن الحكومات من نقل الموارد التي كانت تستخدم لأداء المهام الإدارية إلى مجالات أكثر أهمية وفائدة.

٢٢- والفائدة الرئيسية التي تجنيها الأوساط التجارية هي أن النافذة الوحيدة يمكن أن تتيح للتاجر نقطة وحيدة لكي يقدم في مرة واحدة كل المعلومات والوثائق المطلوبة إلى جميع الوكالات الحكومية المعنية بإجراءات التصدير أو الاستيراد أو العبور. وتزداد أهمية الترشيد والتبسيط اللذين يمكن أن تتيحهما النوافذ الوحيدة في ضوء اتساع نطاق اشتراطات التوحيد القياسي للبيانات في سلاسل التوريد الدولية. ومما لا شك فيه أن القدرة على معالجة المعلومات بكفاءة وسرعة قد أصبحت عنصرا رئيسيا في التنافس الدولي، وخصوصا في سلاسل التوريد الدولية. ولأن النوافذ الوحيدة تُمكِّن الحكومات من معالجة ما يقدم من معلومات ووثائق ورسوم بمزيد من السرعة والدقة، يُتوقَّع أن يستفيد الشركاء التجاريون من فترات التخليص والإفراج السريعة، مما يمكنهم من التعجيل بوتيرة سلسلة التوريد.

٢٣- وإذا ما استخدمت النافذة الوحيدة كمركز وصل للحصول على أحدث المعلومات عن قواعد التجارة ولوائحها ومتطلبات الامتثال السارية، لأفضت إلى خفض التكاليف الإدارية للمعاملات التجارية وتشجيع التجار على زيادة الامتثال لها. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تحسّن الشفافية وازدياد قابلية التنبؤ إلى زيادة خفض احتمالات السلوك الفاسد في كلا القطاعين العام والخاص.

باء- المسائل القانونية الناشئة عن تنفيذ نظم النوافذ الوحيدة وتشغيلها

٢٤- حدد الفريق القانوني والفريق العامل المعني بإجراءات التجارة الدولية التابعان لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية عددا من المسائل القانونية التي قد تنشأ في سياق تنفيذ نظم النوافذ الوحيدة وتشغيلها. وسوف تُبحَث هذه المسائل القانونية في التوصية ٣٥ التي سيصدرها المركز قريبا بشأن الإطار القانوني للنوافذ الوحيدة الخاصة بالتجارة. وسوف تُطرق في الفقرات التالية المجالات الرئيسية للمسائل القانونية التي حددها الفريق القانوني التابع للمركز.[20] أما مدى نشوء هذه المسائل فهو يتوقف بقدر كبير على بنية النافذة الوحيدة المعنية، وعلى طبيعة المهام التي تؤديها ونطاقها. وعموما، فإن لازدياد التعقد صلة مباشرة بكيفية اشتغال النافذة الوحيدة.

١- إنشاء نافذة وحيدة

٢٥- مثلما سلف ذكره، يمكن أن تنشأ مرافق النوافذ الوحيدة بعدد من الطرائق المختلفة، ليس من منظور تكنولوجي فحسب، بل من منظور تنظيمي أيضا. والطريقة التي تصمم بها بنية النافذة الوحيدة تؤدي دورا هاما فيما يتعلق بما قد ينشأ من مسائل قانونية محتملة. ولكل شكل من هذه الأشكال التنظيمية المختلفة، يقتضي الأمر تحديد سلطة النافذة الوحيدة ومهمتها بوضوح في القانون الوطني. وإضافة إلى ذلك، عندما تشارك منظمات متعددة في تنفيذ مرفق النافذة الوحيدة وتشغيله، يجب عليها أن تتفق معا بشأن دور كل منها ومسؤوليته. وأخيرا، من الضروري وضع صيغ "اتفاق مع المستعمل النهائي" تبرم مع مستعملي مرافق النوافذ الوحيدة (مثل متعهدي الشحن والوكلاء والتجار والمصارف). وعندما تتعاون مرافق النوافذ الوحيدة على الصعيد الدولي، كثيرا ما يقتضي الأمر وضع اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لتنظيم عمليات كل نافذة وحيدة مع مراعاة طائفة متنوعة من المسائل القانونية التي قد تنشأ لضمان "إمكانية الاستخدام التبادلي قانونيا" بين مرافق النوافذ الوحيدة هذه.

---

(20) انظر Bart W. Schermer، "Legal Issues of single window Facilities for International Trade"، ورقة قدّمت في مؤتمر "قانون عصري للتجارة العالمية" (فيينا، ٩-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧) للاحتفال بدورة الأونسيترال الأربعين (متاحة في الموقع http://www.uncitral.org/pdf/english/congress/Schermer.pdf). مؤلف الورقة المذكورة عضو في الفريق القانوني التابع لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية.

٢- إثبات الهوية والتوثيق وإصدار الأذون

٢٦- نظرا إلى أن معالجة البيانات هي الوظيفة الرئيسية لمرافق النوافذ الوحيدة، فإن مسائل إثبات الهوية والتوثيق وإصدار الأذون ستكون ذات أهمية كبيرة. وتنطبق عملية إثبات الهوية والتوثيق وإصدار الأذون على مختلف الجهات الفاعلة في ميدان النوافذ الوحيدة. وهي تشمل جهات منها التالية: مرافق النوافذ الوحيدة ذاتها، ومستخدمو مرافق النوافذ الوحيدة، والمؤسسات التي تتألف منها بيئة النافذة الوحيدة، وموظفو كل جهة. وعندما ترغب مرافق نوافذ وحيدة من ولايات قضائية مختلفة أن تتبادل بيانات، يلزم أن تكون لديها آليات مشتركة ومعترف بها فيما بينها لإثبات الهوية والتوثيق وإصدار الأذون في المعاملات التجارية التي تعالج من خلال كل نافذة وحيدة معنية.

٢٧- ويعد عدم توافر معايير مشتركة للاعتراف عبر الحدود بالتوقيعات الإلكترونية وغيرها من أساليب التوثيق عائقا كبيرا أمام المعاملات التجارية عبر الحدود. وتوجد مشكلتان رئيسيتان في هذا السياق؛ إحداهما هي أن التدابير والنظم التكنولوجية للتوقيعات الإلكترونية، وخصوصا التوقيعات الرقمية، شديدة التباين حاليا على نحو يحول دون التمكن من وضع معايير دولية موحدة. والمشكلة الأخرى هي أن المخاوف من الاحتيال والتلاعب في الاتصالات الإلكترونية قد أفضت ببعض الولايات القضائية إلى وضع متطلبات لائحية صارمة نسبيا، وهذا ربما ثبّط عن استخدام التوقيعات الإلكترونية، وخصوصا التوقيعات الرقمية.

٢٨- وإذا ما تحقق انضمام واسع النطاق إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية،[٢١] التي اعتُمدت مؤخرا والتي تنص المادة ٩ منها على التكافؤ الوظيفي بين التوقيعات الإلكترونية وأنواع التوقيع التقليدية، فقد يقطع ذلك شوطا كبيرا في سبيل تيسير استخدام التوقيعات الإلكترونية عبر الحدود. ومع ذلك، فإن استخدام الوثائق الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية للأغراض الحكومية الرسمية هو مجال تنزع فيه ولايات قضائية كثيرة إلى الاحتفاظ بمعاييرها الوطنية. غير أن التضارب بين نظم التوثيق الوطنية التي تعتمد على تكنولوجيات محددة قد يعوق أو يمنع الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية وطرائق التوثيق المستخدمة في النوافذ الوحيدة الأجنبية، مما يعرقل استخدام النوافذ الوحيدة في التجارة الدولية بدلا من أن يشجع عليه.

(21) للاطلاع على نص الاتفاقية، انظر مرفق قرار الجمعية العامة ٦٠/٢١ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣- حماية البيانات

٢٩- حماية البيانات هي مجال بالغ الحساسية في سياق النافذة الوحيدة وله أساسا بعدان. فمن ناحية، يمكن اعتبار النافذة الوحيدة وديعا للمعلومات التي يوفرها الشركاء التجاريون، وهي بهذه الصفة مسؤولة عن صون تلك المعلومات. وهذا يترتب عليه التزام النافذة الوحيدة بوضع إجراءات كافية لحماية المعلومات التي تتلقاها من أن يطلع عليها أحد دون إذن سواء من داخل بنية النافذة الوحيدة أو من خارجه. ومن ناحية أخرى، قد تكون النافذة الوحيدة أو الوكالات المشاركة هي نفسها جهة استلام المعلومات المقدمة من الشركاء التجاريين، وقد يقتضي الأمر إلزامها بالامتثال للنظم اللائحية الداخلية أو الإقليمية بشأن حماية البيانات. وتُعنَى هذه اللوائح في العادة بالموافقة على جمع البيانات والربط المناسب بين المعلومة والغرض الذي تجمع من أجله، والحدود الزمنية للتخزين، ومستوى الحماية المناسب في البلدان الثالثة التي تُنقل إليها تلك البيانات، وما يقدمه المستعملون من استفسارات عن المعلومات وطلبات للتصويب، والحماية المشددة للبيانات الحساسة.

٣٠- وبدون آليات مناسبة لحماية البيانات، تصبح مرافق النوافذ الوحيدة عُرضة لمخاطر كبيرة. ويلزم لتحقيق هذه الغاية إيجاد بروتوكولات مناسبة بشأن أمن البيانات وسبل الوصول إليها باستخدام آليات إثبات الهوية والتوثيق وإصدار الأذون المذكورة أعلاه. ومسألة حماية البيانات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالخصوصية (أي حماية البيانات الشخصية). ولا بد من التأكد، عند تجهيز البيانات الشخصية، من أن ذلك يجري وفقا لجميع قوانين حماية الخصوصية والبيانات الشخصية ذات الصلة. ويزداد هذا الشرط أهمية في سياق النوافذ الوحيدة الدولية التي تتبادل البيانات بين بلدان مختلفة. ولكن الحق في حماية الخصوصية يفسر بتفسيرات مختلفة في أماكن شتى في العالم، ومن ثم، فإن قوانين حماية البيانات تختلف من مكان إلى آخر في العالم. ويتجسد أعلى مستوى للتوافق الدولي في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تحمي حرمة الحياة الخاصة ونقل البيانات الشخصية عبر الحدود. غير أن هذه المبادئ التوجيهية ليست ملزمة. وعندما تتعاون النوافذ الوحيدة على الصعيد الدولي، يغدو من المهم بحث ودراسة السبل التي يمكن من خلالها المواءمة بين النظم المختلفة لحماية البيانات الوطنية (أو الإقليمية) أو على الأقل استعمالها في إطار اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين البلدان المشاركة في عمليات دولية للنوافذ الوحيدة.

٤- مسائل التبعة القانونية

٣١- تتصل مجموعة إضافية من المسائل القانونية بالتبعات القانونية التي يمكن أن تقع على النوافذ الوحيدة بسبب ما قد ينشأ من أعطال أثناء نقل الرسائل (تأخر التسليم أو ضياع المعلومات) أو من خلل في عمل نظم تخزين البيانات (ضياع البيانات المخزنة أو اطّلاع أطراف ثالثة عليها دون إذن). فضياع البيانات أو استخدام بيانات غير دقيقة أو ناقصة أو خاطئة بسبب خلل في الخدمة ناشئ عن خطأ في تشغيل قواعد البيانات المحفوظة لدى النافذة الوحيدة يمكن أن يُلحق ضرراً بالشركاء التجاريين أو بالجهات التي تستخدم خدمات تلك النافذة الوحيدة. وكلما زادت وظائف النافذة الوحيدة زادت احتمالات تعرضها لتبعات قانونية. فهي إن كانت مجرد مستودع لا أكثر للمعلومات التي يقدمها الشركاء التجاريون لكي تستخدمها وتنتفع بها الجهات التي يحق لها الاطلاع على تلك المعلومات، لن تتعرض في العادة إلا لنوع التبعة الذي عادة ما يتحمله أي كيان يضطلع بتخزين البيانات المقدمة من أطراف أخرى. ولكن مستوى التبعة الذي يقع على النافذة الوحيدة قد يزداد ازديادا كبيرا عندما تشهد تلك النافذة على صحة المعلومات المجموعة أو تضطلع هي نفسها بنقل المعلومات إلى أطراف أخرى.

٣٢- ولذلك، فإن إنشاء أي مرفق من مرافق النوافذ الوحيدة يقتضي إجراء دراسة متأنية للتبعات القانونية التي قد يتعرّض لها ذلك المرفق. ويمكن الحد بقدر ما من التعرض للتبعة القانونية بالاستعانة بآليات تعاقدية من قبيل شروط العقد العامة، وإن كان من المرجح وجود اختلافات فيما بين البلدان في المدى الذي قد يذهب إليه مشغلو النوافذ الوحيدة في التنصل من التبعة القانونية عن الخسارة أو الضرر أو إمكانية الحد من تلك التبعة في تلك الحالات. أما عدم معرفة مستويات التبعة القانونية في الخارج وتضارب معايير العناية بين مشغلي النوافذ الوحيدة واختلاف مستويات التبعة القانونية فهي أمور قد تعرقل إمكانية التشغيل التبادلي لنظم النوافذ الوحيدة على الصعيد الداخلي.

٥- الوثائق الإلكترونية

٣٣- إن معادلة الوثائق الإلكترونية وظيفيا بالوثائق الورقية وقبول قيمتها الاستدلالية في المحاكم هما عنصران بالغا الأهمية من أجل إنشاء مرافق النوافذ الوحيدة في المستقبل. وبالتالي فإن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦) واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (٢٠٠٥) لهما صلة وثيقة بتنفيذ مرافق النوافذ الوحيدة وتشغيلها. وبالرغم من إمكانية تطبيق التوصية ٣٣ الصادرة عن مركز

الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية على بيئات النوافذ الوحيدة غير المؤتمتة، فحري بالبلدان الساعية إلى التحول إلى التجارة الإلكترونية أو "التجارة غير الورقية" أن تنظر في اعتماد نصوص الأونسيترال هذه لكي تنشئ بنيتها التحتية القانونية الداخلية وكذلك بنيتها التحتية القانونية التي تزمع استخدامها على صعيد دولي باستخدام التطبيقات التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٤- وكان قد أشير آنذاك إلى أن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية[٢٢] وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية[٢٣] وكذلك الاتفاقية المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية توفر كلها أساسا حسنا ييسّر على الدول التجارة الإلكترونية، ولكنها تعالج عددا محدودا فقط من المسائل.

ثالثا- الطابع المقترح للأعمال المقبلة

٣٥- دُعيت الأونسيترال إلى المشاركة في مشروع مشترك مع المنظمة العالمية للجمارك يهدف إلى صياغة وثيقة إرشادية شاملة يمكن أن يرجع إليها المشرعون ومقررو السياسات الحكومية ومنفذو أنظمة النوافذ الوحيدة وأصحاب المصلحة الآخرون المنخرطون في معاملات تجارية دولية للاسترشاد بها في معالجة الجوانب القانونية لإنشاء نوافذ وحيدة وإدارتها.

٣٦- فالمنظمة العالمية للجمارك تُشجِّع على المواءمة بين قوانين الجمارك وإجراءاتها لدى أعضائها وتدير المساعي المبذولة في هذا الشأن.[٢٤] وهي، تماشيا مع ولايتها بشأن تعزيز كفاءة إدارات الجمارك وفعاليتها بالمواءمة بين الإجراءات الجمركية وتبسيطها، تعمل على التمكين من التوسع في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ابتغاء تيسير التجارة الدولية. ومع النمو المحقق في مجالات من قبيل الشحن الدولي وتكنولوجيا المعلومات والتجارة

(22) للاطلاع على نص القانون النموذجي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/51/17)، المرفق الأول. وقد صدر القانون النموذجي ودليل الاشتراع المصاحب له في شكل منشور من منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع A.99.V.4).

(23) للاطلاع على نص القانون النموذجي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/56/17)، المرفق الثاني. وقد صدر القانون النموذجي ودليل الاشتراع المصاحب له في شكل منشور من منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع A. 02.V.8).

(24) http://www.wcoomd.org/home_about_us.htm.

الإلكترونية، بات يُنظر إلى الممارسات والنظم التي سبق أن اعتُمدت عملا باتفاقية كيوتو[٢٥] على أنها تتضارب مع الممارسات التجارية العصرية. وقد وفرت اتفاقية كيوتو المنقحة[٢٦] هيكلا جديدا يمكن من خلاله تطبيق وتنظيم الممارسات التجارية الحديثة، بما فيها التجارة الإلكترونية،[٢٧] حيث إنها تأخذ في الحسبان وتعتمد طرائق ونظما مرنة تفسح المجال للتواؤم مع الطابع المتغير للتجارة الدولية. كما إن مجلس المنظمة العالمية للجمارك اعتمد في عام ٢٠٠١ إعلانا بشأن التجارة الإلكترونية يُعرَف باسم "إعلان باكو" ويعترف بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للتجارة الإلكترونية على الأمم، ولا سيما أثرها على الدول النامية. ودعا الإعلان أعضاء المنظمة العالمية للجمارك إلى اتخاذ خطوات معينة استجابة له وطلب أيضا إلى المنظمة العالمية للجمارك أن ترسم لنفسها سياسات استراتيجية متجانسة بشأن التجارة الإلكترونية وأن تضع خطة عمل في هذا الشأن.[٢٨]

٣٧- علاوة على ذلك، فقد قامت المنظمة العالمية للجمارك بعمل كبير في استحداث نموذج للبيانات (نموذج بيانات المنظمة العالمية للجمارك) لتوحيد رسائل البيانات المتبادلة بين الحكومات وفيما بين مؤسسات الأعمال والسلطات العمومية. وسوف يرسي النموذج المذكور مجموعة من البيانات تتميّز بأنها موحدة ودولية ومتوائمة وتلبي متطلبات الحكومات فيما يتعلق بالتجارة الدولية عبر الحدود وموجهة حصرا لتلبية متطلبات العمل في بيئة مؤتمتة. فالمعلومات والوثائق هما عنصران رئيسيان لوضع ضوابط تنظم التجارة الدولية عبر الحدود. وفي ظل البيئة الإلكترونية المتشابكة التي يشهدها هذا العصر، ستشمل هذه الضوابط بصورة متزايدة تبادل المعلومات قبل وصول البضائع من أجل توفير المستوى اللازم من الأمن وكذلك تحديد مواعيد إفراج مقبولة. ومن المتوقع أن يوفر نموذج البيانات للأطراف المتعاقدة

(25) كانت الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ("اتفاقية كيوتو")، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، الصك الرئيسي الذي مارست من خلاله المنظمة العالمية للجمارك عملها والذي استخدمه أعضاؤها في تنظيم سياساتهم الجمركية وتنفيذها.

(26) اعتمد مجلس المنظمة العالمية للجمارك الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ("اتفاقية كيوتو") بصيغتها المنقحة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ باعتبارها "مخططا" محدَّثا لوضع إجراءات جمركية حديثة وناجعة تتلاءم مع العصر: http://www.wcoomd.org/ie/En/AboutUs/aboutus.html: "The Kyoto Convention: Customs contributing to the development of international trade."

(27) دخلت اتفاقية كيوتو المنقحة حيز النفاذ في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(28) http://www.wcoomd.org/home_about_us.htm "WCO Strategy Paper: Customs and E- Commerce", p. 2. "النسخة الأصلية موجودة لدى الأمانة".

في اتفاقية كيوتو المنقحة معيارا جمركيا عالميا لتنفيذ أحكام تعالج متطلبات مخففة بشأن البيانات وتقديم التصريحات والمستندات الداعمة لها إلكترونيا.

٣٨- وقد شرح السيد ميشيل دانيه، الأمين العام للمنظمة العالمية للجمارك، المشروع المشترك المقترح في رسالة موجهة إلى أمين الأونسيترال بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ على النحو التالي:

"من بين التحديات الكبرى التي تواجه الأطراف المشاركة في حركة البضائع على الصعيد الدولي المشاكل المتعلقة بإدارة البيانات وبتدفق البيانات، وذلك ليس فيما يتصل بالعمل التقليدي الذي تقوم به الإدارات الجمركية فحسب، بل فيما يتصل أيضا بدور مستجد في تسهيل التجارة يراعي احتياجات القطاع الخاص في مجال الأعمال التجارية على الصعيد الدولي. وإني أعتقد أن فتح نافذة وحيدة تسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بتقديم معلومات ومستندات موحدة من منفذ وحيد من أجل استيفاء كل المتطلبات التي تنص عليها لوائح الاستيراد والتصدير والعبور سوف يساعد على معالجة تلك التحديات. وإني أعتقد أيضا أن على الإدارات الجمركية، بسبب وضعيتها الفريدة، أن تضطلع بدور ريادي في تصميم هذا المرفق وتنفيذه. ورغم أن هذا سوف يكون له تأثير كبير في تيسير التجارة، فهو ليس سوى جزء من المهمة التي ينبغي إنجازها في نهج عصري لمواءمة البنية التحتية القانونية لسلسلة التوريد الدولية.

"إنني مُدرك أن هناك، بين أعضاء المنظمة العالمية للجمارك البالغ عددهم ١٧١ عضوا، كثيرين بلغوا مراحل متفاوتة من التقدم فيما يتعلق بتطوير نظام النافذة الوحيدة. وعلاوة على ذلك، فإن التجار وغيرهم ممن لهم دور في سلسلة التوريد الدولية تتفاوت مراحل تقدمهم في هذا الشأن هم أيضا. وهناك كثير من الأعضاء في المنظمة العالمية للجمارك غير قادرين على العمل بنظام النافذة الوحيدة دون الحصول على أشكال مختلفة من المساعدة في مجال بناء القدرات. ومن أشكال هذه المساعدة توفير مبادئ توجيهية دولية بشأن شتى المسائل القانونية التي تكتنف بيئة النافذة الوحيدة والإدارة المتكاملة للحدود عند النظر إليها من منظور التجارة الدولية عبر الحدود. ورغم أن من المعتقد أن هذا التوجيه سيفيد جميع أعضائنا البالغ عددهم ١٧١ عضوا، فسوف تكون له أهمية خاصة أيضا لدى الأعضاء الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة على الاندماج التام والقوي في شبكات سلسلة التوريد الدولية. وسوف تعزز هذه المساعدة من فرص النمو والتنمية لديهم.

"لهذا السبب أكتب إليكم – فأنا أود أن أقترح تشكيل فريق عامل مشترك بين المنظمة العالمية للجمارك والأونسيترال يكون قادرا على إعداد وثيقة مرجعية دولية رفيعة المستوى وشاملة حتى يتسنّى للمشرعين ومقرري السياسات الحكومية ومنفذي نظام النافذة الوحيدة وسائر أصحاب المصلحة المنخرطين في معاملات تجارية دولية وفي سلسلة التوريد العالمية الرجوع إليها للاسترشاد بها في معالجة الجوانب القانونية لإنشاء نظام النافذة الوحيدة وإدارته. ونحن نعتقد أن ما تقوم به الأونسيترال من عمل هام سوف يتقاطع مع عمل هذا الفريق العامل. فالنافذة الوحيدة الدولية، مثلا، لا تنطوي على مسائل تخص القانون الدولي العام فحسب، بل على مسائل تخص القانون الدولي الخاص أيضا، حيث إن نظام النافذة الوحيدة الدولية لا يُقصد به أن يُفيد الحكومات فحسب، وإنما المشاركين في التجارة الدولية أيضا. أما من زاوية التجارة الدولية، فإننا نرى في اتفاقية الأمم المتحدة للخطابات الإلكترونية التي وضعتموها في الآونة الأخيرة مساهمة مهمة في البنية التحتية القانونية الدولية الأوسع نطاقا التي تشمل التجارة الإلكترونية والتي سوف تساعد على توفير بيئة مانحة ومتسقة لجميع المشتركين في نظام النافذة الوحيدة الدولية، خاصة وأن عدد البلدان التي بدأت تنتقل إلى استخدام طرائق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كلا القطاعين العام والخاص آخذ في الازدياد.

"وإني لأعتقد أن الأونسيترال هي الشريك المناسب في هذا العمل بالنظر إلى ولايتها المتمثلة في صوغ قواعد حديثة ومنصفة ومتسقة للمعاملات التجارية من ضمنها: اتفاقيات وقوانين نموذجية وقواعد مقبولة على الصعيد العالمي؛ وأدلة وتوصيات قانونية وتشريعية لها قيمة عملية؛ وأحدث المعلومات عن السوابق القضائية واشتراعات القانون التجاري الموحد. وإن هذا النوع من الخبرة العملية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في نجاح المشروع الذي أقترحه. ونحن نعتبر هذا مهما جدا، حيث إن ازدواجية النظم القانونية في الجانبين العام والخاص للنافذة الوحيدة يمكن أن تزيد من درجة التعقّد القانوني وتقلص منافع النافذة الوحيدة لجميع المشاركين في معاملات التجارة الدولية."

٣٩- وفيما يتعلق بمنهجية المشروع المشترك، اقترحت المنظمة العالمية للجمارك إنشاء فريق عامل مشترك مؤلف من خبراء قانونيين من الإدارات الجمركية الأعضاء فيها ومن أمانة الأونسيترال إلى جانب خبراء من الدول الأعضاء في الأونسيترال يتمتعون بخبرات قانونية في واحد أو أكثر من المجالات التالية: إدارة الجمارك، أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التجارة الإلكترونية العالمية)، أو نظام النافذة الوحيدة للمعاملات التجارية الدولية. وقد تُوسَّع دائرة التعاون بين الأونسيترال والمنظمة العالمية للجمارك في هذا المجال لتشمل منظمات أخرى مثل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية والأونكتاد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

٤٠- ولعل اللجنة تود أن ترى أن من المجدي دراسة الجوانب القانونية التي ينطوي عليها تنفيذ أي مرفق من مرافق النافذة الوحيدة عبر الحدود بغية صوغ وثيقة مرجعية دولية شاملة يمكن أن يرجع لها المشرعون ومقررو السياسات الحكومية ومشغلو النوافذ الوحيدة وسائر أصحاب المصلحة للاسترشاد بها في معالجة الجوانب القانونية المتعلقة بإنشاء وإدارة نافذة وحيدة مصممة لمعالجة المعاملات التجارية عبر الحدود. ذلك أن إشراك اللجنة في مشروع من هذا القبيل له فوائد جمّة، منها تحسين تنسيق العمل بينها وبين المنظمة العالمية للجمارك، والقدرة على التأثير فيما يتعلق بالمضمون الذي ينبغي إدراجه في نص لتيسير التجارة قد يتضمن جوانب تشريعية مهمة والترويج لاستخدام معايير الأونسيترال في البلدان التي سوف تستخدم الوثيقة المرجعية المقبلة.

٤١- ولعل اللجنة تود بدايةً أن تطلب إلى الأمانة أن ترسل خبراء للمشاركة في أعمال المنظمة العالمية للجمارك وأن تقدم إليها تقريرا عن التقدم المحرز في ذلك الشأن. فهذا سيمكّن اللجنة من أن تقرر ما إذا كان من المستصوب عقد دورة للفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية) من أجل استعراض التقدم المحرز في التعاون مع المنظمة العالمية للجمارك وتكوين آراء والإشارة بتوصيات ومن أن تحدد المرحلة التي من المستصوب أن تُعقد فيها هذه الدورة. ولما كان من الصعب التنبؤ بما إذا كان من المستصوب عقد دورة للفريق العامل في ربيع عام ٢٠٠٩ أو بعد دورة اللجنة لعام ٢٠٠٩، فلعل اللجنة تود أن تأذن بعقد دورة للفريق العامل في ربيع عام ٢٠٠٩ إذا ما كان التقدم المحرز في هذا العمل يسوّغ ذلك.